الأمم المتحدة S/2011/514

مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2011
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

## أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي أَنشأَ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) وطلب مني أن أقدم تقارير بانتظام عن تنفيذ ولايته. ويتناول هذا التقرير أنشطة البعثة، والتطورات المتصلة بذلك، في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١.

٢ – وما برحت أولويات البعثة المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة على حالها دون تغيير. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعزز هذه الأهداف عن طريق المشاركة مع بريستينا وبلغراد، ومجتمعات كوسوفو المحلية، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وواصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو أداء دوريهما الهامين ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقاً للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون تحت سلطة الأمم المتحدة الشاملة وفي إطار عملها الحيادي. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

## ثانيا – الحالة السياسية

٣ – بعد أن تغلبت سلطات كوسوفو على سلسلة من الأزمات السياسية، ركَّزت انتباهها على توطيد أركانها وضمان الاستقرار المؤسسي فاتفق زعماء الحزبين الرئيسيين الحاكمين للألبان في كوسوفو، وهما حزب كوسوفو الديمقراطي وتحالف كوسوفو الجديد، على وسائل



الرجاء إعادة استعمال الورق

من أجل إعادة توزيع الوظائف الوزارية. فعيّن رئيس الوزراء هاشم تاتشي (من حزب كوسوفو الديمقراطي) رئيس الجمهورية السابق بهجت باكولي (وهو من تحالف كوسوفو الجديد) كنائب أول لرئيس الوزراء، وهو منصب أنشئ حديثاً، كما عيّن أحد أعضاء تحالف كوسوفو الجديد ليرأس وزارة الشتات المنشأة حديثا. وفي الوقت الحاضر، تضم الحكومة ستة نواب لرئيس الوزراء و ١٩ وزيرا، من بينهم ثلاثة وزراء أيضا هم نواب لرئيس الوزراء. ويضم نواب الوزراء الحاليين ثلاثة من الصرب وثمانية من المجتمعات المحلية الأخرى.

٤ - وفي مطلع أيار/مايو، شرعت لجنة الجمعية المخصصة المعنية بإصلاح القانون الانتخابي، المكونة من ممثلين من جميع التجمعات السياسية في الجمعية، في أعمالها. وإصلاح النظام الانتخابي هو جزء من اتفاق الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بين الحكومة التي يقودها حزب كوسوفو الديمقراطي وحزب المعارضة الرئيسي، رابطة كوسوفو الديمقراطية، والذي أنهى الأزمة السياسية في فصل الربيع. وتقوم الآن لجنة الجمعية بإعداد اقتراح لتقديم مقاطعات انتخابية متعددة ونظام أغلبية لغرض الانتخابات التشريعية. وبمجرد أن تتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن التعديلات، سيكون من الضروري الحصول على أغلبية الثلثين في الجمعية لاعتمادها.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعفت سلطات كوسوفو جهودها من أجل إرساء مشاركة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي تحظى بالأهمية على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، استقبلت سلطات كوسوفو رئيس اللجنة الأوروبية، باروسو، والممثلة السامية للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، آشتون. وخلال زيارتها، أكدت الممثلة السامية آشتون على أهمية الحوار الجاري مع بلغراد وحثت الطرفين على التحلي بالمرونة والروح الخلاقة بقصد ضمان نتائج ملموسة. كما زار رئيس الوزراء تاجي بروكسل بعد الجولة الخامسة من الحوار بوقت قصير، وبحث مع آشتون مسألة كوسوفو من منظور الاتحاد الأوروبي. ومنذ أن تولّت رئيسة الجمهورية جاهجاغا منصبها في ٧ نيسان/أبريل ركّزت أنشطتها على المشاركة في المحافل المتعددة الأطراف. ومن بين الاجتماعات الأخرى التي حضرتها مؤتمر القمة لزعماء أوروبا الوسطى الذي عُقد في وارسو، واحتفالات الذكرى السنوية الخمسين بعد المائة لإيطاليا في روما. لكن البلدين المضيفين لم يدعوا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى هاتين المناسبتين. كما أن رئيس الجمهورية الصربي تاديتش لم يحضر رغم دعوته إلى الحضور، مُعلِّلا ذلك بسياسة الحكومة الصربية المتمثلة في الغياب عن الاجتماعات التي لا تيسّر فيها الأمم المتحدة مشاركة كوسوفو.

٦ - وقد كررت سلطات كوسوفو تأكيد رغبتها في التعاون في إجراء تحقيق في المزاعم الواردة في تقرير مارتي، المقرر الخاص التابع لمجلس أوروبا بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية،

ورحبت بإنشاء فرقة عمل تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون للقيام بهذا التحقيق. وقد أكدت بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون أن فرقة العمل هذه ستشرع في العمل في أواخر الصيف، عندما تنتهي عملية التوظيف الجارية لجميع أفرادها. وستضم فرقة العمل هذه مدعيين عامين دوليين وعدة محققين دوليين متخصصين في التحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب. وسيكون مقر فرقة العمل في بروكسل وبريستينا، وستمارس مهامها تحت السلطة الإدارية لرئيس عنصر إقامة العدل في بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون. ورغم أن صربيا قد اعترفت بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في هذا الصدد، ما برحت بلغراد مُصرَّة على موقفها القائل بوجوب أن يكون هناك هيئة مستقلة ينشئها مجلس الأمن مخوّلة صلاحيات التحقيق في ألبانيا وخارجها، تتولى قيادة هذا التحقيق.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقترح بعض مسؤولي الحكومة الصرب، بمن فيهم نائب الرئيس الأول، رئيس الوزراء ووزير الداخلية داتشيش، أن ''تعديلات إقليمية'' قد تُطرح للبحث بقصد التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة كوسوفو. وقد قوبل هذا الاقتراح بردود أجوبة حادة من بريستينا وواشنطن. وقالت سلطات كوسوفو أن الطريق الوحيدة لحل المشاكل الإثنية في كوسوفو، وفي غرب البلقان، هو الإعمال الكامل لخطة آتيساري والاندماج في أوروبا. كما عارضت الجماعات الصربية السياسية في كوسوفو الأفكار المتعلقة بالتعديلات الإقليمية، بغض النظر عما إذا كانت هذه الجماعات السياسية تعيش في شمال أو جنوب نهر إيبر/إيبار وبغض النظر عن توجهاتها السياسية سواء كانت نحو بلغراد أم برستينا، أما السكان الذين يعيشون جنوب نهر إيبر/إيبار فإنهم يخشون أن التعديلات الإقليمية ستتركهم في كوسوفو بلا حماية، في حين أن الصرب الذين يعيشون في شمال كوسوفو يرون أنها ضد المصلحة الوطنية الصربية وأن الدستور يحظرها. ولأنها تعني الاعتراف باستقلال كوسوفو. وعلى النقيض من ذلك، فقد تعهد كورتي، رئيس الجماعة الألبانية المعارضة في كوسوفو بالعمل على توحيد كوسوفو مع ألبانيا.

٨ - وفي ١٢ أيار/مايو، سافر رئيس وفد بلغراد الطرف في الحوار مع بريستينا، ستيفانوفيتش، إلى بريستينا واجتمع بنائب رئيس الوزراء ووزير العدل كوتشي، رئيس وفد برستينا المشارك في الحوار، ونائب رئيس الوزراء تاهيري، وسفير الولايات المتحدة، والممثل الخاص المؤقت للاتحاد الأوروبي. وقد احتج على تلك الزيارة حوالي ٢٠٠ فرد من أنصار الجماعة الألبانية المعارضة، وتحولت الاحتجاجات إلى أعمال عنف أسفرت عن إصابة عدد من الأفراد، بمن فيهم ضباط شرطة، كما أسفرت عن أضرار لحقت ببعض العربات. وقد أدانت سلطات كوسوفو هذه الاحتجاجات.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترفت إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي أندورا، بكوسوفو، فارتفع بذلك العدد الإجمالي للدول المعترِفة بكوسوفو إلى ٧٦ دولة.

## ثالثا - الحوار بين بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١٠ - تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية الحوار التي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٨/٦٤، والتي يسرها الاتحاد الأوروبي، وعقدت خلالها الجولتان الرابعة والخامسة من الاجتماعات في بروكسل في ١٧ و ١٨ أيار/مايو و ٢ تموز/يوليه. وواصل السيد ستيفانوفيتش، المدير السياسي لوزارة الخارجية الصربية، والسيد طاهري نائب رئيس وزراء كوسوفو، قيادة وفديهما في المحادثات.

١١ - وتزايد بشكل ملحوظ فيما بين الجلسات العامة تواتر الاجتماعات التحضيرية، واجتماعات الأفرقة العاملة التقنية، والاتصالات الثنائية والثلاثية بين فريق تيسير الحوار التابع للاتحاد الأوروبي وطرفي الحوار.

١٢ - وركّزت الجولة الرابعة من المحادثات على السجل المدني وقيود السجل العقاري، وحرية التنقل، والاتصالات، وقضايا الطاقة. وحقق الاجتماع الخامس نتائج ملموسة في الحوار. وتم التوصل إلى اتفاق في ثلاثة مجالات ستؤدي إلى تحسن في حياة الناس العاديين. ففيما يخص السجل المدني، اتفق الطرفان على أن اللجنة المشتركة برئاسة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، التي أنشئت نتيجة للمحادثات التي جرت في جلسات الحوار السابقة، ستواصل تحديد الثغرات في السجلات المفقودة من السجل المدني. وستتولى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تصديق نسخ جميع سجلات السجل المدني الأصلية بهدف إعداد سجل مدني شامل في كوسوفو. وكجزء من هذا الاتفاق، ستقدم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون معلومات محددة خاصة بالسجل المدني في كوسوفو عند الطلب. وسيتيح ذلك قدرا أكبر من اليقين القانوني للأشخاص الذين يعيشون في كوسوفو، ويمكن أن ييسر حل القضايا ذات الصلة في المحاكم.

١٣ - وسيؤدي الاتفاق بشأن حرية التنقل، الذي اتفق الجانبان على تنفيذه في أقرب وقت ممكن، إلى تمكين الناس من عبور الحدود الإدارية باستخدام بطاقات الهوية أو رخص القيادة. ويشمل الاتفاق أيضا أحكاما أخرى يمكن أن تسمح بالسفر عبر الحدود بواسطة السيارات، ولكن تفاصيل ذلك تحتاج إلى تحديد.

١٤ - واتفق الطرفان أيضا من حيث المبدأ على قبول الشهادات الجامعية والمدرسية. ومن المتوقع أن يحدث ذلك عن طريق تصديق تمنحه هيئة دولية يتفق عليها الجانبان، أو مؤسسة أكاديمية محايدة. ومن المقرر أن يبحث الطرفان تفاصيل ذلك خلال اجتماع الحوار القادم.

١٥ - ومن المتوقع الشروع، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الخامس، والتي قدمت على شكل استنتاجات صادرة عن الرئاسة التابعة للاتحاد الأوروبي. وسيتجسد التزام الطرفين الراسخ بتحقيق فعالية الاتفاقات في إنشاء أفرقة عاملة مشتركة ثلاثية برئاسة الاتحاد الأوروبي لضمان أكبر قدر ممكن من الفعالية في التنفيذ. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم مساهمتها في الحوار، بما في ذلك المساعدة التي تقدمها لعقد الاجتماعات وتوفير المعلومات بفضل خبرتها في كوسوفو، فيما يتعلق على سبيل المثال بالسجل المدني، وحرية التنقل، وقبول الشهادات، ونقل البضائع بحرية.

١٦ - وطالبت الأحزاب المعارضة في كوسوفو، وهي التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، والرابطة الديمقراطية لكوسوفو، وحركة تقرير المصير، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، بأن تعرض وتناقش في جمعية كوسوفو الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وانتقدت سلطات كوسوفو لافتقارها إلى الشفافية بشأن هذه المسألة. وكانت حركة تقرير المصير، التي تعارض الحوار، الأكثر تصلبا في هذا الصدد. وقد أدلى رئيس جمعية كوسوفو، السيد كراسنيكي (من الحزب الديمقراطي في كوسوفو)، بعدة بيانات عامة ادعى فيها أنه والجمعية لم يتلقيا معلومات كافية بشأن مضمون الحوار.

١٧ - وأعرب زعماء صرب شمال كوسوفو عموما عن رفضهم للحوار، قائلين إنه يتعارض مع مصالح صرب كوسوفو ويشكل خطوة نحو اعتراف صربيا بكوسوفو دولة مستقلة. وأبدى زعماء صرب كوسوفو في المناطق الواقعة جنوب نهر إيبر/إيبار موقفا أكثر إيجابية تجاه الحوار بوصفه أداة تساعد على التخفيف من معاناتهم اليومية. أما أكبر أحزاب صرب كوسوفو المشاركة في مؤسسات كوسوفو، وهو الحزب الليبرالي المستقل، فقد أعرب مرارا عن شعوره بالإحباط بسبب تصوره أن كلا من بلغراد وبريشتينا قد استبعدتاه من العملية.

١٨ - وروجت الحكومة الصربية إلى المنافع المتبادلة الناجمة عن الاتفاقات، وشددت في الوقت نفسه على أنها لم تمس بمركز كوسوفو في المستقبل. ووجهت أحزاب المعارضة الصربية الرئيسية انتقادات للحزب الرئيسي الحاكم في صربيا وهو الحزب الديمقراطي لموافقته على نتائج الحوار، مع استثناء ملحوظ تمثل في الحزب الليبرالي الديمقراطي، وهو حزب صغير معارض رحب بالنتائج. ومع ذلك، وفي حين نددت بهذه التطورات أحزاب معارضة هي الحزب الديمقراطي في صربيا، وحزب صربيا الجديدة، والحزب الراديكالي الصربي، كان

موقف أكبر أحزاب المعارضة، وهو الحزب التقدمي الصربي، أكثر اعتدالا، مشيرا إلى وجوب مواصلة الحوار، على ألا تؤدي نتائجه إلى اعتراف صربيا بكوسوفو.

١٩ - واستكمالا للدعم المقدم لعملية الحوار الرسمي، واصل ممثلي الخاص وممثلي في بلغراد عقد لقاءات منتظمة مع القيادة الصربية، وزادت وتيرة الاتصالات بين ممثلي الخاص وسلطات كوسوفو. وواصل موظفو البعثة الاتصال بصورة منتظمة مع سلطات كوسوفو على مستوى العمل.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استأنفت قوة أمن كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون جهود استخراج الجثث في منطقة زيليفودي/زيليفودا. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، عقد فريق بريشتينا - بلغراد المعني بالمفقودين، الذي تترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، اجتماعه الأول بعد ما يقرب من عام واحد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأحداث السياسية الداخلية في كوسوفو. وكرّر الطرفان تأكيد عزمهما على الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها، وعلى مواصلة تعاملها في إطار الفريق العامل. وتم التعرف على هوية أحد عشر مفقودا وإعادة رفاقهم إلى أسرهم. ووفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن ما مجموعه ١ ٨٠٩ أشخاص ما زالوا في عداد المفقودين.

## رابعا - شمال كوسوفو

٢١ - ظلت الحالة الأمنية العامة في شمال كوسوفو هادئة نسبيا، لكن التوترات زادت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وأعرب زعماء صرب شمال كوسوفو عن مخاوفهم إزاء قرارات وزارة الداخلية في كوسوفو المتعلقة بتوسيع نطاق عملياتها لتشمل البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو، من خلال أنشطة وحدات الدعم التشغيلي الإقليمية ووحدات المرور الإقليمية. وتصاعدت التوترات عندما بدأت وحدات الدعم التشغيلي الإقليمية في إجراء دوريات يومية في المناطق المتعددة الأعراق في شمال كوسوفو، وذلك كجزء من جهود بريشتينا الرامية إلى فرض سلطتها هناك.

٢٢ - وفي منتصف شهر أيار/مايو، أدى أيضا قرار اتخذته وزارة الداخلية في كوسوفو مناوبة قادة مراكز شرطة شمال كوسوفو وقادة البوابات في الشمال إلى زيادة حدة التوتر في شمال كوسوفو. وفي البداية، رفض القادة الستة المنتمين إلى صرب شمال كوسوفو تنفيذ أمر التناوب فتم إيقافهم عن ممارسة وظائفهم. وفي حين وافق اثنان من القادة في وقت لاحق على التناوب، مُنع أحدهما من شغل منصبه الجديد بسبب حاجز على الطريق. وعقب تحقيق أجرته وحدة المعايير المهنية التابعة لشرطة كوسوفو، وافق مدير شرطة كوسوفو في مطلع

تموز/يوليه على قرار يقضي بإنهاء عقود عمل القادة الأربعة من صرب كوسوفو الذين لم يمتثلوا لأمر التناوب. وندد زعماء صرب شمال كوسوفو بالقرار، وأعربوا عن موقفهم بأن خطط التناوب كان ينبغي أن توضع استنادا إلى مشاورات معهم. ونظم ضباط الشرطة والموظفون الإداريون من صرب كوسوفو العاملون في مراكز الشرطة في الشمال عمليات التوقف عن العمل عشوائية دعما لإعادة القادة المفصولين إلى مناصبهم. وفي حزيران/يونيه، عقدت مجالس بلديات زوبين بوتوك، وزفيتشان/زفيشان، وليبوسافيك/ليبوسافيتش، وشمال ميتروفيتشا، التي تحظى برعاية من بلغراد، جلسة مشتركة رفضت فيها خطط التناوب واتهمت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وسلطات كوسوفو بمحاولة الضغط على صرب شمال كوسوفو لقبول سلطة بريشتينا. وبحلول ١٥ تموز/يوليه، وقع القادة الشماليون الأربعة المفصولون على خطابات إنهاء خدمتهم. ويمكن الطعن في قرار إنهاء الخدمة إلى غاية ٢٠ تموز/يوليه.

٢٣ - وبعد أن احتجزت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في أيار/مايو شخصا صربيا يقيم في زوبين بوتوك للاشتباه في ضلوعه في أنشطة إجرامية مختلفة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والتهريب والتهرب الاحتيالي من دفع رسوم الاستيراد ورسوم الإنتاج المحلي، شجب أعضاء قطاع الأعمال المحلي الاحتجاز بوصفه ترهيبا ومحاولة لفرض دفع الضرائب والرسوم الجمركية لسلطات كوسوفو التي لا يعترفون بها. ونتيجة لذلك، نظمت الرابطة المحلية لقطاع الأعمال حواجز يومية في زوبين بوتوك وحواجز متفرقة في شمال ميتروفيتشا، وليبوسافيك/ليبوسافيتش، وزفيتشان/زفيشان، استمرت لمدة شهر تقريبا. وبينما كانت تلك الأعمال قد نظمت في البداية لدعم الشخص المحتجز، فإنها نفذت أيضا فيما بعد اعتراضا على قرار تناوب قادة مراكز الشرطة الشمالية. وأدت هذه التطورات إلى زيادة حدة توتر العلاقة بين صرب شمال كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

٢٤ - وردا على ادعاءات بعض الزعماء والسكان المحليين من صرب شمال كوسوفو بأن الوفد الصربي المشارك في الحوار لم يكن يعبر بصورة مناسبة عن مصالحهم، زار السيد ستيفانوفيتش، رئيس فريق التفاوض الذي يمثل بلغراد في الحوار مع بريشتينا، في ٢ حزيران/يونيه، زفيتشان/زفيشان، وزوبين بوتوك، والتقى مع المسؤولين المحليين لطمأنتهم بأن مصالحهم ستؤخذ في الحسبان في المحادثات.

٢٥ - وفي أيار/مايو، جرى توسيع المجلس الاستشاري للإدارة في ميتروفيتشا الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتبسيط إجراءاته لجعله هيئة أكثر فعالية ولكي يعكس بشكل أفضل الوضع السياسي المحلي القائم في شمال ميتروفيتشا. وبعد سلسلة من

المشاورات أجرتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع جميع الأطراف المعنية، لتحديد المرشحين المناسبين والمحافظة على توازن عرقي يعكس انتماء السكان المحليين، عُيّن ١٥ عضوا في المجلس الاستشاري، منهم عضوان من ألبان كوسوفو وعضو من بوشناق كوسوفو.

٢٦ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أوقفت سلطات الجمارك في كوسوفو شاحنات محملة بالزنك الخام المركز المعد للتصدير من قبل الفرعين الشمالي والجنوبي لمؤسسات تريبكا، بناء على رسالة من وكالة الخصخصة في كوسوفو تفيد بأنها لم تأذن بتلك الصادرات. وفي وقت لاحق، أفرجت السلطات عن الشحنة العائدة لشركة تريبكا/الفرع الجنوبي من أجل تصديرها، في حين رفضت السماح بمرور جميع الشاحنات الـ ٢٢ المرسلة من الفرع الشمالي للشركة. وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أذنت بالتصدير لشركة تريبكا/الفرع الشمالي بناء على تشريع صادر بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويستمد الفرع الشمالي من مؤسسة تريبكا كل الإيرادات تقريبا من الصادرات من المعادن المركزة ذات الأهمية الأساسية للاقتصاد في الشمال، لأنها تستخدم في تسديد مستحقات للموردين ومرتبات جميع موظفي شركة تريبكا/الفرع الشمالي.

## خامسا - الحالة الاقتصادية

٢٧ - في ١ حزيران/يونيه، أعلنت بعثة صندوق النقد الدولي المعنية بمشاورات المادة الرابعة مع كوسوفو وقف الترتيب الاحتياطي مع كوسوفو الذي مدته ١٨ شهرا. وخلص صندوق النقد الدولي إلى أن عناصر ميزانية حكومة كوسوفو لعام ٢٠١١، ولا سيما الزيادة الكبيرة في فاتورة المرتبات، قد انحرفت عن التزامات البرنامج. ونتيجة لذلك، سوف لا تتمكن كوسوفو من الحصول على الأموال التي سيدفعها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١١ في إطار الترتيب الاحتياطي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مبالغ كبيرة سوف لا تدفعها صناديق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، إذ أن هذه الأموال مرتبطة بتقديم ضمانات واضحة بشأن سلامة الإطار الاقتصادي الكلي. وقد اتفق موظفو صندوق النقد الدولي مع سلطات كوسوفو على برنامج للرصد من قبل الموظفين، والذي يرصد الصندوق بموجبه تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية حتى نهاية عام ٢٠١١، قبل اتخاذ قرار بشأن الترتيبات التي يمكن أن يدعمها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢. وتشمل ميزانية عام ٢٠١١ أيضا إيرادات قدرها ٣٠٠ مليون يورو من المبيعات المتوقعة لـ ٧٥ في المائة من أسهم شركة الهاتف PTK، والتي من المتوقع أن تشكل المصدر الرئيسي لتمويل العجز. ويرى صندوق النقد الدولي، أن التأخير المحتمل لعملية الخصخصة يشكّل خطرا على ميزانية عام ٢٠١١.

وتشكل الشكوك إزاء مدى تحقق تقديم هذه الأموال بالكامل، فضلا عن المبالغ المقرر إنفاقها على إنشاء الطريق السريع العابر لكوسوفو من ألبانيا، ضغطا ماليا إضافيا على ميزانية كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن كوسوفو قد فقدت المعاملة التجارية التفضيلية من قبل الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصبحت المنتجات التي منشؤها كوسوفو تخضع للرسوم الجمركية لدى دخولها سوق الاتحاد الأوروبي.

٢٨ - وفي أيار/مايو، بدأت السلطات في كوسوفو في إدخال تعديلات على الإطار القانوني القائم للخصخصة في كوسوفو الذي سبق أن أعدته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة). وهناك بعض الشواغل إزاء احتمال أن يتيح مشروع القانون للسلطات في كوسوفو فرصة الحصول على الأموال المتأتية من الخصخصة واستخدامها لأغراض الميزنة وكذلك على الأموال الاستئمانية المودعة لدى وكالة كوسوفو الاستئمانية لصالح المالكين والدائنين. ولذلك، فإن القانون المقترح سيضعف بشدة حماية أموال الخصخصة ويجعلها عُرضة للاستخدام غير الملائم. ولذلك فإنه يثير مسائل تتعلق بحقوق الملكية، نظرا لإمكانية مصادرة أموال الخصخصة بما يضر بمصالح المالكين والدائنين، وكذلك مسائل تتعلق بواجب العناية والمسؤولية المحتملة إزاء المالكين والدائنين من أجل حماية الصناديق الاستئمانية. وينص القانون المقترح أيضا على إحداث تغييرات في عملية الخصخصة وتصفية المؤسسات المملوكة للمجتمع ويسعي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التدخل الدولي في المسائل المتصلة بوكالة كوسوفو الاستئمانية، وذلك على خلاف الإطار القانوني الذي وضعته البعثة.

## سادسا - الأمن

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة نسبيا، على الرغم من زيادة الحوادث المتدنية الخطورة التي تمس المجتمعات المحلية للأقليات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وكذلك الشأن بالنسبة لعدد الحوادث التي تمس الموظفين الدوليين والأصول الدولية.

٣٠ - ومن التطورات الإيجابية الجديرة بالملاحظة، انخفاض عدد جرائم القتل والشروع في القتل بنسبة ٢٧ في المائة تقريبا. وشهدت جرائم النهب المسلح انخفاضا بنسبة ٢٠ في المائة. وحققت شرطة كوسوفو تحسنا في الكفاءة المهنية بتنفيذها عدد من العمليات الناجحة ضد عمليات تهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، والفساد وغسل الأموال. وفي ١٩ نيسان/أبريل، صادرت ٩ قطع من الأسلحة النارية و ٦٠٠ طلقة ذخيرة في كاتشانيك/كاتشانيك. وفي

١٣ حزيران/يونيه، صادرت رشاشا ثقيلا إلى جانب ٦٠٠ طلقة ذخيرة ومدفع هاون إلى جانب ٣٣ قنبلة يدوية في عملية أخرى بالقرب من شتيربتشي/ستريتبشي.

٣١ - ومع ذلك، فقد تضاعف تقريبا عدد الحوادث الإجرامية التي تمس المجتمعات المحلية للأقليات خلال الأشهر الثلاثة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (٧٧ حالة في ١٥ تموز/يوليه، مقابل ٣٨ حالة في العام الماضي). وكانت هناك خمسة حوادث من حوادث قذف الحافلات التي تقل جماعة من الصرب بالحجارة. وعلى الرغم من أن معظم الحوادث الأخرى تشمل المضايقة، والتخويف، والاعتداء والإضرار بالممتلكات المتدنية الخطورة، فقد أُبلغ أيضا عن عدد قليل من الحوادث الخطيرة، مثل اعتداء مجموعة من الرجال المسلحين من ألبان كوسوفو في ٢ تموز/يوليه على ثلاثة أفراد من ضباط شرطة كوسوفو من الصرب أثناء أدائهم لعملهم وتعرض أحد الرجال الصرب إلى الطعن في ميتروفيتشا.

٣٢ - وكان معظم الحوادث الأقل أهمية التي تمس الموظفين الدوليين والأصول الدولية حوادث سرقة، وسطو وإلحاق أضرار طفيفة بالممتلكات والمركبات، ومع ذلك، فقد أُبلغ أيضا عن وقوع العديد من حوادث الاعتداء البدني، والتهديدات والقذف بالحجارة. وكان أبرزها ما وقع في ٧ حزيران/يونيه في بريشتينا عندما أضرم مجهولون النار في مركبتين من المركبات الرسمية للبعثة، في حين تعرض موظف دولي تابع للمفوضية الأوروبية للاعتداء والسلب في ١٥ حزيران/يونيه. وفي ٦ و ٢١ حزيران/يونيه تعرَّضت مركبتان تحملان لوحتي تسجيل تابعتين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسيارة مدنية كان يقودها موظف دولي وإحدى المركبات الرسمية لطلقات نارية في ظروف غامضة بالقرب من بيجي/بيتش وغجيلان/ غيجيللاني على التوالي.

٣٣ - وسُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الاحتجاجات، والمظاهرات في جميع أنحاء كوسوفو بشأن مختلف القضايا السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وكانت سلمية بصفة عامة.

٣٤ - وظل معدل الجريمة ثابتا نسبيا. وظل العدد الكلي لجرائم العنف التي يُستخدم فيها السلاح أو التي تتم تحت تهديد السلاح كبيرا، وليس هناك ما يدل على انخفاضة، مما يدل على أن استمرار انتشار الأسلحة بصورة غير قانونية ما زال يشكِّل عامل خطر يُنذر بانعدام الأمن. ولذلك، فقد جرى خلال الأشهر الثلاثة الماضية تسجيل ١٥١ حادثا لإطلاق النار، و ٣٣٥ عملية مصادرة لأسلحة وذخيرة غير قانونية.

٣٥ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، هدد العمدة الألباني في جنوب كوسوفو بإزالة جدران الأسمنت المسلح الواقية من التفجيرات التي تحيط بالمبنى الذي تستخدمه البعثة حاليا كمقر إقليمي لها، مدعيا أن هذا أمر لازم كجزء من خطة البلدية للتجميل الحضري، التي تمولها المفوضية الأوروبية. ولم تحل المسألة إلا بعد سلسلة من تدخلات البعثة مع بعثة الاتحاد الأوروبي، ومكتب الاتصال التابع للمفوضية الأوروبية، والبعثات الثنائية وكبار الزعماء السياسيين في برشتينا، الذين تفهموا جميعا عدم قانونية الإجراء المقترح. وفي ٧ تموز/يوليه، اجتمعت البعثة مع العمدة، وعلى إثر تقييم جديد لمتطلبات تخفيف القيود الأمنية تم التوصل إلى تفاهم ينص بوضوح على أن البلدية تنوي إزالة جدران الأسمنت المسلح الواقية من التفجيرات عن طريق تعديل موقعها.

## سابعا - سيادة القانون

٣٦ - ما برحت البعثة تمارس بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، لرصد الأنشطة والتعاون على المستوى التقني مع وزارتي العدل والداخلية في كوسوفو، ومع وزارة العدل الصربية. وما برحت البعثة تسهّل الاتصالات أيضا بين السلطات الصربية والدول الأخرى التي لم تعترف بكوسوفو ووزارة العدل الكوسوفية، بما في ذلك تلقّي طلبات تبادل المساعدة القانونية وإحالتها. وما زالت القطيعة بين وزارتي العدل في كل من كوسوفو وصربيا قائمة. ولا تزال البعثة تشارك في مناقشات لمعالجة هذه الحالة، بما في ذلك مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحالت البعثة ٤٦ ردا من وزارة العدل الصربية إلى وزارة العدل في كوسوفو.

٣٧ - وبما أن صربيا لم تعالج أي من الطلبات الواردة إليها مباشرة من وزارة العدل الكوسوفية، تستعين الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بالمسائل المتعلقة بوكالة كوسوفو الاستئمانية بالمساعي الحميدة التي تقوم بها البعثة لكي تحقّق الدائرة هدف تبادل المساعدة القانونية بشكل فعّال. وأحالت البعثة ٤٧ طلبا لتقديم خدمات الوثائق من الدائرة الخاصة إلى صربيا.

٣٨ - ويسّرت البعثة أيضا تعامل كوسوفو مع الإنتربول والدول الأعضاء فيها بشكل يومي، وتلقت ثمانية طلبات لإصدار إخطارات دولية بشأن المطلوبين للعدالة ويسَّرت إصدار خمس إخطارات حمراء للإنتربول.

٣٩ - وما برحت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفر خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو وكذلك بناء على طلب الدول التي لم تعترف بكوسوفو. وتشمل هذه

الخدمات بشكل رئيسي التصديق على الحالة المدنية، ووثائق المعاش التقاعدي والشهادات الأكاديمية.

## ثامنا – المجتمعات المحلية والعودة والمصالحة

٤٠ – أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن العودة الطوعية لـ ٢٤٤ فردا من أفراد الأقليات بين نيسان/أبريل وأيار/مايو، وبذلك بلغ مجموع العائدين ٤٩٢ شخصا منذ كانون الثاني/يناير. وكان ٣٩ في المائة من العائدين البالغ عددهم ٢٤٤ شخصا، من صرب كوسوفو و ٣٤ في المائة من طوائف الروما الكوسوفية والأشكاليا والمصريين البلقان و ١٢ في المائة من طائفة غوران كوسوفو، في حين بلغ كل من طائفتي بشناق كوسوفو وألبان كوسوفو ٥ في المائة. وبلغ العدد الإجمالي للعائدين طوعا من أفراد الأقليات في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١ ما قدره ٦٣٠ ٢٢ شخصا.

٤١ – وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو، نظمت خمس ”زيارات استكشاف“ لفائدة ٦٩ مشردا داخليا، معظمهم من الجبل الأسود وصربيا، وخمس ”زيارات إبلاغ“ في صربيا نفسها، لفائدة أكثر من ١٣٩ مشردا داخليا من بلديات ديتشان/ديتشاني وكلوكت/كلوكت وراهوفيتش/أوراهوفاتش وليبيان/ليبليان.

٤٢ – وما زالت بعض الطوائف المستقبلة تعارض عودة المشردين داخليا. ففي بلدة شتيمي/شتيملي، اعترضت طائفة مستقبلة من ألبان كوسوفو على عودة ثلاث أسر مشردة داخليا من أشكاليا كوسوفو من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على أساس ادعاءات ارتكابها جرائم حرب. وفي ديتشان/ديتشاني، تم تأجيل زيارة استكشاف إلى قرية لوكان لفائدة ١٣ مشردا داخليا من صرب كوسوفو عندما اعترضت الطائفة المستقبلة على زيارة اثنين منهم، مدعية أنهما قد ارتكبا جرائم حرب أثناء الصراع. وتسعى السلطات البلدية وسائر أصحاب المصلحة إلى إيجاد حلول دائمة لمعالجة هذه الأوضاع، تشمل الحوار قبل العودة وتقديم فوائد تجنيها الطوائف المستقبلة من مشاريع العودة.

٤٣ – وسجلت المفوضية أيضا عودة ١٠٠ شخص من الأقليات قسرا من بلدان أوروبا الغربية أساسا، من بينهم ٧١ شخصا من طوائف روما كوسوفو والأشكاليا والمصريين البلقان، و ١١ شخصا من صرب كوسوفو و ١٢ شخصا من بشناق كوسوفو و ٤ أشخاص من غوران كوسوفو وشخصان من ألبان كوسوفو.

٤٤ – وتواجه السلطات المركزية والمحلية في كوسوفو صعوبات اجتماعية اقتصادية مرتبطة بإعادة إدماج العائدين قسرا. وأشارت السلطات البلدية إلى عدم توافر الأموال والعقبات

البيروقراطية، التي تشمل عدم التنسيق بينها وبين وزارة الداخلية. وفي محاولة للمضي قدما في عمليات العودة، أطلقت عدة مشاريع للعودة، لا سيما وضع الاستراتيجية البلدية للعودة، وتخصيص أراض للمشردين داخليا من طوائف روما كوسوفو والأشكاليا والمصريين البلقان الذين لا أرض لهم، واستعراض الطلبات المقدمة من المشردين داخليا للحصول على مساعدة لبناء/إعادة بناء المساكن واستئناف تنفيذ المشاريع المتوقفة.

٤٥ - وأحرز العديد من البلديات تقدما كبيرا في تنفيذ مشاريع إنمائية لصالح العائدين، لا سيما في قرى الأقليات والقرى المختلطة عرقيا. ومن البلديات التي شرعت في تنفيذ مشاريع للاستثمار الإنتاجي لفائدة المقيمين من طوائف الأقليات، بما في ذلك تنمية الهياكل الأساسية مثل بناء/تحسين الطرق وبناء مجارير المياه وشبكات الإمداد بالمياه وتحديث شبكة الكهرباء وبناء مدارس جديدة، بلديات دراغاش/دراغاس وإستوغ/إستوك وغراتسانيتشي/غراتسانيتشا ووليبيان/ليبليان وفوشي كوسوفي/كوسوفو بوليي وبارتيس/بارتس. إلا أن بعض أفراد طوائف الأقليات أعربوا عن عدم رضاهم عن الحالة السيئة للهياكل الأساسية في قراهم، لا سيما عدم انتظام الإمداد بالمياه والكهرباء وتدهور الطرق وشبكات مياه المجارير، وعدم توافر فرص العمل. وكجزء من الدعم المقدم للطوائف، قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتيسير الاتصالات بين طوائف الأقليات وسلطات كوسوفو بشأن عدد من هذه القضايا، وشجعت اتصال السلطات كوسوفو وعنايتها بقرى الأقليات.

٤٦ - وفي نيسان/أبريل، أجرت سلطات كوسوفو تعدادا للسكان والمساكن في كوسوفو برمتها، باستثناء منقطة شمال نهر إيبير/إبار. وأجرت مناقشات مع الزعماء الصرب في شمال كوسوفو بشأن إجراء التعداد في شمال كوسوفو، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. وبناء على الأرقام الأولية، يبلغ مجموع السكان المقيمين في كوسوفو، باستثناء سكان الشمال، ٨٧٢ ٧٣٣ ١ نسمة. ولا تشمل النتائج الأولية السكان غير المقيمين. وفي تعداد عام ١٩٨١، وهو آخر تعداد مقبول من جميع الجوانب، تم تسجيل ٤٤٠ ٥٨٤ ١ مقيما. وسيتيح التعداد بيانات بالغة الأهمية لعمليات التخطيط المتكاملة ويكتسي أهمية حاسمة في كفالة تخطيط ملائم للاستراتيجيات المستقبلية لجميع المقيمين في كوسوفو. ومن المقرر نشر البيانات النهائية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، غير أنها ستكون ناقصة إذا لم تتوافر بيانات أو تقديرات دقيقة لعدد صرب كوسوفو المقيمين في كوسوفو، لا سيما في شمال كوسوفو.

٤٧ - وجرت احتفالات عيد الفصح والشعائر الدينية في جميع أنحاء كوسوفو دون وقوع حوادث تذكر. وأقامت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية حفلة عيد الفصح الرئيسية في كاتدرائية سانت جورج في بريزرين، التي تم تجديدها مؤخرا، حيث أقام الأسقف تيوتودوسيي، رئيس أسقفية راتشكا - بريزرين، أول قداس لعيد الفصح منذ عام ١٩٩٩

أمام جماعة يبلغ عددها نحو ١٠٠ شخص من صرب كوسوفو. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، جرى الاحتفال بيوم سانت فيتوس (فيدوفدان) في دير غراتسانيتشا وفي غازيمستان، بمشاركة البطريرك الأرثوذكسي الصربي إيرينج وحوالي ٠٠٠ ٢ مشارك من الصرب. ولم تشهد الاحتفالات سوى بضعة حوادث، منها الاشتباك بين خمسة من الصرب والشرطة في غازيمستان ورشق حافلتين صربيتين بالحجارة في جنوب ميتروفيتشا. وحكم على المحتجزين الخمسة، وأربعة من كوسوفو، بالسجن لمدة ٣٠ يوما بتهمة الإخلال بالسلم والنظام العامين والتحريض على الكراهية العنصرية والعرقية والدينية. وبعد التضارب فيما يتعلق بالحوادث المذكورة بين شرطة كوسوفو، من جهة، وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من جهة أخرى، تولت شرطة البعثة النظر في هذه القضايا وفي ١٣ تموز/يوليه أسقط المدعي العام للبعثة التهم لعدم كفاية الأدلة.

## تاسعا – التراث الثقافي والديني

٤٨ – واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير بشأن إعادة بناء مواقع التراث الثقافي والديني الذي لحقت به أضرار أو دمر خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت مرحلة التنفيذ النهائية في العديد من المواقع، وأجرت اللجنة مشاورات مع جميع الأطراف لاستكشاف سبل القيام بالمزيد من الأنشطة عن طريق آلية البعثة، التي لا تزال هي المنبر الوحيد للتفاعل الفني بشأن التراث الثقافي بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وبريشتينا وبلغراد.

٤٩ – وقامت البعثة أيضا بتيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو، على أساس مذكرة التفاهم الشاملة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التوقيع على عقد إعادة بناء كاتدرائية الروم الكاثوليك في بريزرين بتمويل من حكومة ألبانيا، وتم التوقيع على المناقصة لترميم اللوحات الجدارية في كنيسة العذراء المقدسة في ليفشكا في بريزرين، بأموال تبرعت بها حكومة اليونان والجمهورية التشيكية.

٥٠ – وقامت البعثة برصد الترتيبات الأمنية المتخذة لصالح مواقع الصرب الأرثوذكس بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وفي ١٠ أيار/مايو، نقلت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو المسؤوليات الأمنية عن دير الملائكة المقدسة، بالقرب من بريزرين، إلى شرطة كوسوفو. والمواقع التراثية التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية والتي

ظلت حاليا خاضعة للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو هي ديرفيسوكي ديتشاني ودير ديفيتش وبطرياركية بيشي.

٥١ - وعلى الرغم مما لحق ببعض المواقع الدينية الصربية والمقابر الأرثوذكسية من ضرر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فهناك أمثلة إيجابية أيضا للاتصال بين السلطات المحلية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ففي راهوفيتش/أوراهوفاتش، وبعد التدخل الدولي، تسعى السلطات البلدية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية للتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة انتهاك الأراضي التابعة إلى الدير الأرثوذكسي الواقع في قرية زوتكستي/زوتشته، الناجم عن إصلاح وتوسيع الطريق المجاورة. ومن العلامات الإيجابية التي تدل على تحسن العلاقات الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه بين الأسقف تيودوسيي ورئيس بلدية ديتشان/ديتشاني، الذي يسَّره سفير النرويج لدى كوسوفو، والذي تم خلاله مناقشة إمكانات توثيق التعاون.

٥٢ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أفادت أسقفية كل من راتشكا وبريزرين أن أعمال الحفر التي قام بها أحد المواطنين في المنطقة الملاصقة للكنيسة كشفت أجزاء من أساس كنيسة سانت كيرياك الأورثوذكسية الواقعة في قلب مدينة بريزرين التاريخي. وتخشى الأسقفية أن تؤثر أعمال الحفر على استقرار الكنيسة التي يزيد عمرها عن ٧٠٠ سنة، ودعت إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحفظ وحماية الموقع الذي يقع في المنطقة الخاصة المشمولة بالحماية في المدينة. وأكدت شرطة كوسوفو الضرر الذي لحق بأساس الكنيسة وأوقفت مفتشية البلدية كل الأعمال في الموقع.

## عاشراً - حقوق الإنسان

٥٣ - لا تزال مؤسسة أمين المظالم بانتظار تعيين نائب أمناء المظالم، رغم أن جمعية كوسوفو شرعت في الإجراءات. وفي حزيران/يونيه، قدّم أمين المظالم تقريراً خاصاً لرئيس الجمعية، تناول فيه بالتفصيل الصعوبات التي لا تزال المؤسسة تواجهها في ممارسة ولايتها. ويشير التقرير إلى أن التحديات تنبع أساسا من محاولات مزعومة لانتهاك استقلالية المؤسسة من خلال تدخلات الحكومة في الميزانية، ويلاحظ في هذا الصدد أن القانون الذي اعتمدته الجمعية بشأن أمين المظالم يُعد بمثابة نكسة بالمقارنة مع القواعد التنظيمية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد تمت الاستعانة بلجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية لمعالجة بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٥٤ - ووفقا لمفوضية حقوق الإنسان، فإن جريمة القتل العمد التي حصلت مؤخراً والتي يُزعم أن ضحيتها امرأة تبلغ من العمر ٢٧ عاماً قُتلت على يد زوجها السابق، قد سلّطت

الضوء على استمرار فشل السلطة القضائية في تطبيق تدابير الحماية الواجبة وفقا للتشريعات ذات الصلة. ففي هذه القضية، لم يفرض القاضي تدابير حماية عاجلة في غضون ١٥ يوما على النحو الذي ينص عليه القانون. ووفقا لشرطة كوسوفو، كانت هذه الضحية رابع امرأة تلقى حتفها نتيجة للعنف العائلي في الأشهر الاثني عشر الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، تُفرض عقوبات مخففة على منتهكي تدابير الحماية، حتى في حالات معاودتهم الجرم. ونتيجة لعدم اكتمال التحقيقات وعدم تنفيذ تدابير كافية للحماية وعدم التعاون بين الشرطة والمدعين العامين وعدم ملاحقة المجرمين، ازدادت احتمالات تعرّض الضحايا لمعاودة الجرائم من جانب الجناة مع إتاحة الفرصة لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. وإذا لم تبعث آليات إنفاذ القانون رسالة قوية مفادها أنه لن يتم التسامح مع العنف، يمكن للجناة أن يستمروا في إساءة معاملة النساء دون أن يخشوا أي عقوبات.

## حادي عشر – التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مشاركة ممثلي كوسوفو في اجتماعات إقليمية متعددة على مختلف المستويات، بما في ذلك اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول منطقة غرب البلقان في لكسمبورغ في ٢١ حزيران/يونيه، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات التي عقدتها جماعة الطاقة في قطاعات أخرى مثل النقل والطيران.

٥٦ - وتواصلت اجتماعات رئاسة اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لعام ٢٠١١. وبعد اجتماع الفريق العامل المعني بالحواجز التقنية المعيقة للتجارة، الذي عُقد في نيسان/أبريل، واجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالجمارك وقواعد المنشأ التابعة لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى الذي عُقد يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، يسّرت البعثة عقد اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالزراعة التابعة لاتفاق التجارة الحرة في ٢٤ أيار/مايو في بروكسل، برئاسة الرئيس الحالي لعام ٢٠١١. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عقد خبراء اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ونواب الوزراء اجتماعاً في بريشتينا، بمشاركة جميع أطراف الاتفاق باستثناء مولدوفا والجبل الأسود. غير أن سلطات كوسوفو اختارت عدم المشاركة في اللجنة الفرعية التابعة لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى والمعنية بالحواجز غير التعريفية والحواجز التقنية المعيقة للتجارة في سراييفو نظراً لعدم موافقتها على طرائق الاجتماع.

## ثاني عشر – ملاحظات

٥٧ – يسرّني أن أفيد بأن الحوار بين بلغراد وبريشتينا قد تواصل بوتيرة مكثّفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأثمر أولى نتائجه الفعلية بعد ثلاثة أشهر من انطلاقه. وأرحّب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مجالات حرية التنقل والسجل المدني والشهادات الأكاديمية، وأحث بلغراد وبريشتينا على المشاركة الكاملة في تنفيذها. ولا أزال على اعتقادي الراسخ بأن هذا الحوار قادر على ردم هوة الخلافات بين الجانبين، وعلى حل سلسلة من القضايا الطويلة الأمد التي تؤثر على حياة الناس على أرض الواقع.

٥٨ – وقد أشرتُ إلى أن مشاركة الجانبين في العملية تلقى بعض المعارضة. غير أنني واثق من أن الأثر الإيجابي الذي ستتركه هذه الاتفاقات، عند تنفيذها، سيولّد فهماً وتقديراً أوسع نطاقاً للفوائد التي يمكن أن تنشأ عن هذا الحوار. وأرى أيضا أن المشاركة الإيجابية للجانبين خارج نطاق عملية الحوار الرسمي، مثل الاجتماعات التي عُقدت في أيار/مايو بين كبار المسؤولين في بريشتينا والمفاوض الصربي، قد تمهّد الطريق أمام إحراز مزيد من التقدم في العلاقات بينهما.

٥٩ – وبينما تمضي عملية الحوار قدما، تبقى الأمم المتحدة ملتزمة بدعم دور الاتحاد الأوروبي في مجال التيسير، وبإتاحة خبراتها بشأن القضايا قيد المناقشة. وأكرر تأكيد اعتزامي إبقاء مجلس الأمن على اطلاع على التقدم المحرز على صعيد الحوار، وأناشد أعضاءه الاستمرار في تشجيع الجانبين على بذل الجهود بحسن نية من أجل التصدي للتحديات التي لا تزال قائمة. وأعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاقات بشأن عدد من المسائل التي نوقشت خلال الأشهر الماضية، مما يساهم بشكل كبير في توطيد السلام والاستقرار والمصالحة في كوسوفو وفي المنطقة.

٦٠ – ويشجّعني أيضاً استئناف دورات الفريق العامل المعني بالمفقودين، بعد توقف دام سنة تقريباً، يُعزى بشكل كبير إلى الأحداث السياسية الداخلية في كوسوفو. واستمرار مشاركة الطرفين في هذه القضية الإنسانية الأساسية والتزامهما ذو أهمية حيوية لتحقيق المصالحة في كوسوفو والمنطقة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دعم الجهود التي تبذلها بريشتينا وبلغراد وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ولجنة الصليب الأحمر الدولية لحل جميع قضايا المفقودين المعلّقة.

٦١ – وظلت أعداد العائدين طوعاً منخفضة بصورة مخيبة للآمال، وذلك رغم الجهود التي بذلتها السلطات المحلية والمركزية لتوفير التمويل الإضافي اللازم للمساعدة في إعادة البناء، وتخصيص أراضي البلدية للمشردين. ويحدوني الأمل في أن يتم التوصل إلى حلول لمعالجة

التوترات المستمرة بين الطوائف المستقبِلة والعائدين، وستتم مضاعفة الجهود لضمان إعادة الاندماج الناجح لجميع الطوائف العائدة.

٦٢ - وفي شمال كوسوفو، لا يزال تزايد التوترات مدعاة للقلق. وفي هذا الصدد، سأواصل التأكيد بشدة على أنه لا يمكن حل القضايا الحساسة المتصلة بشمال كوسوفو إلا بالوسائل السلمية، على أساس التشاور مع جميع الطوائف على أرض الواقع، وليس من خلال إجراءات أحادية الجانب. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها تقويض التقدم المحرز في الحوار وتصعيد التوتر، وعلى العمل معا لتجنب أي تفاقم في الوضع.

٦٣ - وللأسف، فقد شهدت هذه الفترة، إعادة إطلاق تهديدات غير مقبولة ضد مكتب البعثة في ميتروفيتسا كانت السلطات البلدية المحلية قد لوحت بها من قبل. وإنني أدعو السلطات في ميتروفيتسا والقادة السياسيين في بريشتينا إلى إبداء الاحترام الكامل وتقديم الضمانات بأنها ستعترف اعترافاً واضحاً، من الآن فصاعداً، بحرمة مباني البعثة في جميع أنحاء كوسوفو وتتقيد بذلك. وقد لاحظتُ أيضاً مع القلق تزايد عدد الحوادث التي تؤثر عموماً على الموظفين الدوليين والأصول الدولية.

٦٤ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد لامبرتو زانييه الذي أنهى مدة ولايته بصفته ممثلي الخاص لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ١ تموز/يوليه، لالتزامه الراسخ بمبادئ الأمم المتحدة وقيادته للبعثة خلال السنوات الثلاث الماضية. وإنني أقدر بشدة إدارته الناجحة لتطور البعثة في إطار بيئة سياسية صعبة وجهوده الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. وأود أيضا أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لعملهم والتزامهم بأهداف الأمم المتحدة.

٦٥ - وأخيرا، أود أن أختتم تقريري بالإعراب عن امتناني للجهات الشريكة للأمم المتحدة العاملة معها منذ أمد طويل في كوسوفو، وهي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لمواصلة دعمها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتعاون معها.

# المرفق الأول

## تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدَّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (EULEX)

### بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

### البعثة المدنية للبرنامج المحلي للتنمية الاجتماعية

تاريخ صدور التقرير وتوقيته: ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٢/٠٠، توقيت وسط أوروبا

نوع التقرير: الأمم المتحدة

الفترة المشمولة بالتقرير: ١٦ نيسان/أبريل – ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠١

## ١ – موجز تنفيذي

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ ولايتها لرصد مؤسسات كوسوفو وتوجيهها وتقديم المشورة إليها. وقدمت البعثة المساعدة والدعم لتعزيز وإصلاح مؤسسات سيادة القانون، فضلا عن المساهمة في العديد من الإصلاحات طويلة المدى في القضاء والشرطة. وقد مضت البعثة قدماً أيضاً في الاستفادة من وظائفها التنفيذية عند الضرورة، في سياق مهمتي عمل الشرطة والتحقيق، المتصلتين بتحقيقات في قضايا كبيرة، وعمليات الشرطة في شمال كوسوفو والمحاكمة في قضايا تتعلق بجرائم الحرب والفساد والجريمة المنظمة. وقد واصلت البعثة تركيز اهتمامها على شمال كوسوفو، إذ زادت عدد موظفيها المقيمين في المنطقة، وعملت على نزع فتيل التوترات المستمرة بين المجتمعات المحلية. وقد اضطلعت البعثة أيضاً بدور نشط في الحوار بين بريشتينا/بريشتينا وبلغراد، وذلك بتسهيل الجوانب التقنية لاتفاق على إعادة نُسَخ من قيود السجلات المدنية إلى كوسوفو.

ومنذ نشر تقرير السيناتور ديك مارتي، المقرِّر الخاص لمجلس أوروبا تحت عنوان 'التحقيق في مزاعم المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فقد تولت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المسؤولية عن القضية ولا تزال تمضي قُدماً في التحقيقات الأولية، من خلال فرقة عمل خاصة، يقع مقر جزء منها في بروكسل.

## ٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١١

### لمحة عامة

يبلغ قوام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حالياً ٨٢٤ ٢ موظفاً (٦٣٧ ١ موظفاً دولياً و ١٨٧ ١ موظفاً محلياً). ولا يزال العمل على الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لدعم مؤسسات كوسوفو هو المهمة الرئيسية للبعثة ويشكل الجانب الأكبر من عملها اليومي، على الرغم من قيامها بانتظام بمهامها التنفيذية التي تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام.

قدمت البعثة الرصد والتوجيه والمشورة بشأن العديد من الإجراءات والعمليات على مستوى الإدارة في كوسوفو، بما في ذلك تسليم/استلام المرحلة الثالثة والأخيرة من الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، من قوة كوسوفو إلى شرطة كوسوفو في حزيران/يونيه، وتسليم المسؤولية الأمنية لدير رئيس الملائكة العظيم في بريزرين إلى شرطة كوسوفو في ١٠ أيار/مايو. وقد عملت البعثة أيضاً بشكل وثيق مع سلطات الجمارك في كوسوفو لاستبدال الأنظمة المتقادمة لمعالجة البيانات بنظام متكامل هو النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، ويستجيب هذا النظام عالمياً لمعايير الاتحاد الأوروبي، وقد عملت البعثة أيضاً مع شرطة كوسوفو لتشغيل نظام إدارة الحدود المتوافق مع أنظمة الاتحاد الأوروبي. ويتوقع أن يؤدي النظامان إلى تحسين قدرة كوسوفو على مراقبة الحدود ونقاط العبور بشكل فعّال ورصد دخول وخروج الأشخاص والبضائع والمركبات. وقد قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الدعم لعمليات تعزيز مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو والنهوض بها، ومنها المجلس القضائي لكوسوفو، ومجلس الادعاء العام لكوسوفو، وقامت بمساعدة هذه المؤسسات المتنامية على وضع إجراءات داخلية بشأن تعيين واختيار أعضاء المجالس والقضاة وتعزيز الشفافية، وكذلك الإعداد لتنفيذ قانون كوسوفو بشأن المحاكم، وهو إصلاح جذري لهياكل وصلاحيات المحاكم في كوسوفو، ويمثل مهمة أساسية للمجلس القضائي لكوسوفو في السنوات الثلاث المقبلة. وتقدم البعثة أيضاً مساعدة مباشرة لسلطات كوسوفو بشأن وضع برنامج ملائم لحماية الشهود وهو إصلاح آخر بالغ الأهمية يتطلبه التأسيس المستقبلي لقطاع عدالة فعّال في كوسوفو. وإلى أن يحين وقت تتمكن فيه هذه الهياكل من الاعتماد على نفسها، تدير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو برنامجاً مستقلاً لحماية الشهود يعمل بطاقة كاملة.

وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الدعم للحوار المتواصل بين بريشتينا/بريشتينا وبلغراد، حيث يسَّرت الاتفاق على تسليم نسخ من قيود السجلات المدنية التي أُخرجت من كوسوفو خلال الصراع الذي دار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك بترؤسها اللجنة المشتركة المعنية بالمسألة وقيامها بدور الوسيط في المصادقة على الوثائق وتبادلها.

وطوال فصلي الربيع والصيف، نفذت البعثة حملة إعلامية عامة لمكافحة المخدرات في جميع أنحاء كوسوفو، ونسقت هذه الحملة مع شرطة كوسوفو باعتبارها مجهوداً يتعلق بالإعلام العام وبمساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة.

## جرائم الحرب

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عدداً من التحقيقات والملاحقات القضائية في مجال جرائم الحرب، بما في ذلك محاكمة عدد من أبرز المشتبه فيهم. وبدأت المحاكمة المسماة بمحاكمة 'غيتشي' في آذار/مارس تحت إشراف المحكمة المحلية لمنطقة ميتروفيتشي/متروفيتشا، التي واصلت استماعها إلى الشهادات خلال الربيع والصيف، ويتوقع صدور الحكم في نهاية تموز/يوليه. وتجري محاكمة المدعى عليهما ثابت غيتشي ورضا أليجا، بتهمة جرائم حرب ارتكبت خلال الصراع في كوسوفو عام ١٩٩٩، ضد مدنيين في مجمَّع عسكري بألبانيا لجيش تحرير كوسوفو، وقد استفادت هذه المحاكمة بشكل كبير من توفير روابط وصلات فيديو مجهولة المصدر يسَّرتها وحدة أمن الشهود لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ومن خلال هذه الوصلات تمكَّن أشخاص من الإدلاء بشهادتهم دون الكشف عن هوياتهم، الأمر الذي وضع شهادات أساسية بين يدي الادعاء. وتكمُن أهمية المحاكمة أيضاً في نجاح البعثة في ترسيخ ولايتها القضائية على قضية غيتشي لجرائم ارتُكبت في ألبانيا، وهو ترتيب ينطبق على التحقيقات الجارية استناداً إلى تقرير السيناتور ديك مارتي (المذكور أدناه). وتستمر أيضاً في المحكمة المحلية لمنطقة بريشتينا/بريشتينا محاكمة فخر الدين غاشي وحسني راما بتهمة جرائم الحرب في ما يسمى بقضية 'بلاكا'، وقد نشأت المحاكمة الأولى فيها عن شهادة الشاهد المتعاون ناظم بلاكا.

ولا يزال التحقيق يجري أيضاً في ما يتعلق بقضية الوزير السابق فاتمير ليماي، وكذلك في اعتقالات ١٦ آذار/مارس التي شملت تسعة أشخاص في كوسوفو وسويسرا، والمتعلقة بادعاءات ارتكاب جرائم حرب. ويجري التحقيق تحت إشراف مدعٍ من مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو، ويقوم على أساس شكوك مبرَّرة بارتكاب جرائم قتل

وتعذيب وجرائم أخرى في عام ١٩٩٩ ضد المدنيين الألبان والصرب في كوسوفو وضد أسرى الحرب في مركز احتجاز بكوسوفو. وقد أبقي على المعتقلين رهن الاحتجاز الاحتياطي لفترة طويلة منذ آذار/مارس، ومؤخراً في ٢٠ حزيران/يونيه رفضت لجنة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الطعن المقدم من خمسة من المدَّعى عليهم لعدم وجاهته وأكدت قرار قاضي التحقيق بتمديد اعتقالهم شهراً إضافياً. ولا تزال مسألة حصانة ليماي البرلمانية من الاعتقال باعتباره عضواً في جمعية كوسوفو بحاجة إلى إيضاح، وقد سعت البعثة للحصول على توضيح بشأن هذه المسألة بطرق سياسية وقانونية مختلفة (ولكن ليماي لا يتمتع بحصانة من الملاحقة القضائية عن الجرائم المزعوم ارتكابها حتى وإن كان عضواً في جمعية كوسوفو).

وقد اتخذت الحكومة يوم ٢٠ تموز/يوليه خطوات لتوضيح مسألة الحصانة من الاعتقال، عندما قررت الرجوع إلى المحكمة الدستورية بطلب لتفسير حصانة كل من رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء وأعضاء جمعية كوسوفو.

ولا زالت التحقيقات مستمرة بعد اعتقال زوران كوليش في نيسان/أبريل (من قبل شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو)، وهو من كبار المسؤولين في الحزب الليبرالي المستقل، واعتقل بتهم جرائم حرب يُدعى أنها ارتُكبت في عام ١٩٩٩. وفي أيار/مايو قامت لجنة من القضاة المحليين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بتمديد احتجازه في الحبس الاحتياطي.

**الفساد**

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل عن كثب مع المدعين العامين في كوسوفو لتحديد قضايا الفساد الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية ومتابعتها قضائيا على مختلف مستويات الحكومة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، قام فريق مشترك بين شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي بعمليات تفتيش وضبط مواد في إطار التحقيق بشأن وزارة المجتمعات المحلية والعائدين 'ما يسمى بـ ''شركة فيميكس'' في بريشتينا. وقد أجريت عمليات التفتيش، والتي شملت أيضا اثنين من المساكن الخاصة، في سياق التحقيق في الفساد فيما يتعلق بالعطاءات الصادرة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩. وتتعلق التهم في هذه القضية بالاختلاس أثناء شغل المنصب وقبول وإعطاء رشاوى. وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران/يونيه بعمليات تفتيش في المكاتب المساحية البلدية في غراتسانيتشا/غراتسانيتشي، بما في ذلك مكاتب رئيس ومدير المكاتب المساحية البلدية. وقد نفذت عمليات التفتيش في سياق التحقيق في الاستغلال المزعوم للمنصب الرسمي فيما يتعلق

بما حدث في عام ٢٠١٠ من تلاعب في تسجيل ملكية مؤسسات جماعية سابقة تمت خصخصتها. وفي الوقت نفسه، تستمر التحقيقات في قضايا الفساد المتهم فيها أربعة أشخاص من ذوي الصلة بالمحافظ السابق للبنك المركزي في كوسوفو، مع استمرار إجراء مقابلات مع الشهود.

وفي ٢٣ أيار/مايو، أدانت لجنة من القضاة المحليين وقضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة مقاطعة بريشتينا/بريشتينا الجزئية ثمانية أشخاص بتهم فساد ذات صلة بوقوع مخالفات في بنك الائتمان في بريشتينا/بريشتينا، وأصدرت أحكاما تتراوح بين إيقاف التنفيذ والسجن لمدة خمس سنوات. وقد قدم مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو يوم ٨ حزيران/يونيه، لائحة اتهام ضد خمسة من المتهمين في التحقيق في ما يتعلق باتفاق خاص بتقديم خدمات الجوال عبر الشبكات الافتراضية بين مصلحة البريد والاتصالات اللاسلكية في كوسوفو، وشركة خاصة، هي شركة ''داردافون''. وفي اليوم نفسه، قدم مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو لائحة اتهام ضد اثنين من المدعى عليهم في سياق التحقيق بشأن قيام أربع شركات من شركات التبغ في كوسوفو باستيراد كمية كبيرة من التبغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وكجزء من دعم البعثة المستمر لمؤسسات كوسوفو من خلال الرصد الفعال، والتوجيه والمشورة، بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي برنامجا مدته ١٢ شهرا يتضمن حلقة عمل لفائدة قضاة ومدعي ومحققي بعثة الاتحاد الأوروبي وكوسوفو للتدريب على مصادرة الأصول العائدة من أنشطة إجرامية . ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من صلاحيات المصادرة مستمدا من القانون الحالي أداة معيارية في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وسوف يكون مفيدا أيضا في تمهيد الطريق إلى تنفيذ تشريعات جديدة في المنطقة.

**الجريمة المنظمة**

في ١٠ حزيران/يونيه، قدم أحد مدعي بعثة الاتحاد الأوروبي، من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو، لائحة اتهام ضد شخصين تتعلق بما يسمى بقضية ميديكوس. وقد صدرت مذكرات توقيف من المحكمة الجزئية ببريشتيني/بريشتينا. ويخضع كلا المشتبه بهما لإشعارات الإنتربول الدولية للمطلوبين. وينضم كلا المتهمين إلى سبعة متهمين إضافيين أصدرت لجنة البعثة الأوروبية والقضاة المحليون لوائح اتهام بحقهم في نيسان/أبريل. وسوف يواجه المدعى عليهم التسعة تهما تتعلق بالاتجار بالأعضاء والبشر والجريمة المنظمة، والممارسة غير القانونية للنشاط الطبي وإساءة استخدام المنصب الرسمي. وقد بدأ ضباط شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة إجراءات القضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وفي ١٧ حزيران/يونيه، حكم على سبعة من المدعى عليهم المتهمين بالجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين في قضية ما يسمى نهر تيسا بأحكام بالسجن تتراوح بين سنتين و ١٩ سنة، بلغ مجموعها ٦٥ عاما. وقد كشفت القضية عن إحدى مجموعات الجريمة المنظمة التي وفرت للمهاجرين معبرا غير قانوني إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان الأوروبية، محققة نسبة هائلة من الأرباح غير المشروعة. وقد تسببت أنشطة المجموعة في وفاة ١٥ مهاجرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ونفذت الشرطة أيضا عمليات عديدة ذات صلة بمكافحة الجريمة المنظمة خلال الربيع والصيف. وفي ٤ أيار/مايو، وكجزء من حملات تفتيش المنازل ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات في بيجي/بيتش، ألقت الشرطة التنفيذية القبض على رجل له صلة بالتحقيقات في الاتجار الدولي بالهيروين، والتي جرت بإذن من قاضي تحقيق تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة الجزئية ببريشتينا/بريشتينا وتحت إشراف أحد المدعين العامين بالبعثة. ويشتبه في قيام الشخص المقبوض عليه بتهريب المخدرات إلى كوسوفو ومنها إلى مختلف البلدان الأوروبية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وإلقاء القبض عليه هو جزء من تحقيقات أوسع نطاقا في الجريمة المنظمة. وفي ١٧ أيار/مايو، اعتقلت البعثة رجلا في مكان ما بين زوبين بوتوك وشمال ميتروفيتسه/ميتروفيتسا، يشتبه في ضلوعه في الجريمة المنظمة. وقد حدث الاعتقال في سياق التحقيقات الجارية في الجريمة المنظمة وغسل الأموال، التي يجريها مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو وجاء في أعقاب عملية من عمليات إنفاذ القانون قامت بها البعثة في وقت سابق في زوبين بوتوك في شباط/فبراير. وفي أعقاب الاعتقال نصبت متاريس في الطرقات يوميا في المنطقة دعما للشخص المعتقل.

## فرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي

منذ أن صدر تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا السناتور ديك مارتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تولت بعثة الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن هذه القضية وتواصلت التحقيقات الأولية، من خلال فرقة عمل خاصة مكرسة لهذه المسألة تضم مدعين عامين معينين من أجل هذه القضية وحدها. وقد بلغ التخطيط لهذه العملية مرحلة متقدمة حتى الآن، حيث تم إجراء مقابلات مع أعضاء فرقة العمل وتعيينهم، وقد تم تأمين المرافق والمعدات اللازمة لقوة العمل في بروكسل. وتتألف فرقة العمل التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، والتي سيكون مقرها في بروكسل وبريشتينا/بريشتينا، من موظفين بالبعثة تم انتقاؤهم في عملية التوظيف الأخيرة، وقد عينوا بشكل دائم للتحقيق في القضية وسيباشرون مهامهم بعد

نشرهم مباشرة. وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي الحفاظ على الاتصال مع الجهات المعنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة في الوقت الذي تتقدم فيه عملية التحقيق.

وقد أثمر التعاون مع السلطات القضائية في تيرانا على وجه الخصوص أن أصدرت محكمة الجرائم الخطيرة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ حكما لصالح طلب للحصول على المساعدة الدولية قدمه المدعون العامون ببعثة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، مما مهد الطريق لأعمال تحقيق ملموسة في ألبانيا. وبالتوازي مع تلك الجهود القضائية، عززت البعثة برنامجها الخاص بضمان أمن الشهود عن طريق مد يدها إلى الشرطة الأوروبية، ضمن جهات أخرى، لتحسين فرص النقل إلى الخارج، وزيادة التمويل لفائدة عملية النقل هذه.

وافق عليه زافييه بو دي مارناك
رئيس البعثة

# المرفق الثاني

## تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١)

| البلد | العدد |
|---|---|
| ألمانيا | ١ |
| غانا | ١ |
| إيطاليا | ١ |
| رومانيا | ١ |
| الاتحاد الروسي | ١ |
| باكستان | ١ |
| أوكرانيا | ١ |
| **المجموع** | **٧** |

# المرفق الثالث

## تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١)

| البلد | العدد |
|---|---|
| الدانمرك | ١ |
| بولندا | ١ |
| النرويج | ١ |
| إسبانيا | ١ |
| أوكرانيا | ٢ |
| رومانيا | ١ |
| الجمهورية التشيكية | ١ |
| **المجموع** | **٨** |